

**معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٣)
التقارير القطاعية**

هدف المعيار

يهدف هذا المعيار الى تحديد مبادئ إعداد التقارير المالية حسب كل قطاع بالمنشأة - أي إعداد تقارير خاصة بالمعلومات عن مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تقوم بها المنشأة وكذلك عن مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المنشأة وذلك لمساعدة مستخدمى القوائم المالية على:-

- أ - تحقيق فهم أفضل لأداء المنشأة في الماضي.
- ب - عمل تقديرات أفضل للمخاطر التي تواجهها المنشأة والعائد المرجو تحقيقه.
- ج - إصدار أحكام على بيئة ورؤية سليمة عن المنشأة ككل.

نطاق المعيار

نطاق المعيار

- ١- يطبق هذا المعيار على المجموعات الكاملة من القوائم المالية (ميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات).
- ٢- يطبق هذا المعيار على المنشأة المقيدة أدوات حقوق ملكيتها أو الأدوات الخاصة ب مدعيونياتها للتداول العام وتلك التي يصادف القيد في أسواق الأوراق المالية.
- ٣- إذا كانت المنشأة ليس لديها أوراق مالية مقيدة للتداول العام وتقوم بإعداد قوائم مالية تتفق مع معايير المحاسبة المصرية عندئذ تشجع هذه المنشأة على الافصاح طوعية عن المعلومات المالية عن كل قطاع.
- ٤- إذا اختارت المنشأة أن تفصح طوعية عن المعلومات القطاعية، عندئذ يجب على هذه المنشأة الالتزام التام بشروط هذا المعيار.

التعريفات

تعريفات:-

قطاع نشاط: هو عنصر قابل للتمييز في المنشأة ويشارك في تقديم منتج أو خدمة أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات المرتبطة ببعضها البعض والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تخضع لها قطاعات الأنشطة الأخرى.

لا يجب أن يتضمن قطاع نشاط واحد منتجات ذات مخاطر وعوائد مختلفة جوهرياً بل من المتوقع أن تكون متشابهة.

العوامل التي تحدد أن المنتجات مرتبطة هي: طبيعة المنتج، طبيعة عملية الإنتاج، نوعية المستهلك وأساليب توزيع المنتجات.

قطاع جغرافي: هو عنصر قابل للتمييز في المنشأة ويشارك في تقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية محددة، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالعناصر التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

لا يجب أن يتضمن قطاع جغرافي واحد عمليات في بيئات اقتصادية ذات مخاطر وعوائد تختلف اختلافاً جوهرياً بل من المتوقع أن تكون متشابهة.

قد يكون القطاع دولة واحدة أو عدة دول أو إقليم داخل دولة، وتحدد القطاعات الجغرافية بموقع الأصول أو بموقع العملاء.

إيراد القطاع : هو إيراد مثبت في قائمة دخل المنشأة ويعزى مباشرة لقطاع معين أو جزء من إيراد المنشأة والذي يمكن توزيعه على أساس معقول على القطاع.

مصروفات القطاع : هو مصروف ناتج عن انشطة التشغيل الخاصة بالقطاع وهو يعزى مباشرة ل القطاع او الجزء الخاص بالمصروف الذي يمكن توزيعه على أساس معقول على القطاع.

نتائج القطاع : هي إيرادات القطاع ناقصاً مصروفات القطاع.

أصول القطاع : هي أصول التشغيل التي يستخدمها القطاع في أنشطته التشغيلية والتي يمكن أن تعزى مباشرة لقطاع أو يمكن توزيعها على القطاع على أساس معقول.

الالتزامات القطاع : هي الالتزامات الناشئة عن أنشطة التشغيل الخاصة بالقطاع والتي يمكن أن تعزى مباشرة للقطاع أو يمكن توزيعها على القطاع على أساس معقول.

تحديد القطاعات المطلوب التقرير عنها

النماذج الاولية والثانوية للتقارير القطاعية:-

يحكم المصدر الرئيسي لمخاطر وعوائد المنشأة وطبيعة هذه المخاطر والعوائد شكل النموذج الاولى للتقرير القطاعى وهل سيكون بالأنشطة أم جغرافيا، فإذا كانت مخاطر المنشأة ومعدلات العائد لها تتأثر بشكل كبير بالفارق فى المنتجات والخدمات التى تقدمها، فإن النموذج الاولى للتقارير القطاعية سيكون بقطاعات النشاط ويتم التقرير عن المعلومات الثانوية على أساس جغرافي، وبالمثل إذا كانت مخاطر المنشأة ومعدلات العائد لها تتأثر بشكل كبير باختلاف دول التشغيل أو المناطق الجغرافية الأخرى، فإن النموذج الاولى لإعداد التقارير القطاعية سيكون بقطاعات جغرافية ويتم التقرير عن المعلومات الثانوية بالنسبة لمجموعات المنتجات والخدمات التى ترتبط بعضها البعض.

يتمثل أساس تحديد المصدر الرئيسي للمخاطر وطبيعة المخاطر والمعدلات المختلفة لعائد المنشأة عادة فى الهيكل التنظيمى والإداري الداخلى ونظام رفع التقارير المالية لمجلس الادارة والرئيس التنفيذى ومن ثم لتحديد ما هو النموذج الاولى وما هو النموذج الثانوى.

- يمكن تحديد قطاع النشاط أو القطاع الجغرافي كقطاع مطلوب التقرير عنه إذا تحقق أغلب إيراده (أكثر من ٥٠٪) من مبيعات لعملاء خارجيين وكذلك:-
 - أ - إذا كانت إيراداته من المبيعات لعملاء ومن معاملاته مع قطاعات أخرى تمثل ١٠٪ أو أكثر من إجمالي الإيرادات الخارجية والداخلية لجميع القطاعات.
 - أو ب - إذا كانت نتائجه سواء أرباح أو خسائر تمثل ١٠٪ أو أكثر من النتائج المجمعة لجميع القطاعات في الارباح أو النتائج المجمعة لجميع القطاعات في الخسائر أيهما أكبر طبقاً للمبالغ المجردة.
 - أو ج - إذا كانت أصوله تمثل ١٠٪ أو أكثر من إجمالي أصول جميع القطاعات.
- إذا كان إجمالي الإيرادات الخارجية التي يمكن أن تعزى للقطاعات المطلوب التقرير عنها أقل من ٧٥٪ من إجمالي إيرادات المنشأة الخارجية، يمكن تحديد قطاعات اضافية على أنها مطلوب التقرير عنها حتى وإن كانت لا تفي بنسبة ال ١٠٪ وذلك حتى يتم ادراج على الأقل ٧٥٪ من إجمالي إيرادات المنشأة الخارجية ضمن القطاعات المطلوب التقرير عنها.
- إذا تم تحديد القطاع كقطاع مطلوب الافصاح عنه في الفترة الحالية نظراً لأنه يفوي بنسبة ال ١٠٪، عندئذ يتم إعادة إثبات بيانات القطاع عن الفترة السابقة التي تم عرضها لأغراض المقارنة وذلك لإظهار القطاع الجديد المطلوب الافصاح عنه حتى وإن كان هذا القطاع لا يفوي بنسبة ١٠٪ في الفترة السابقة ما لم يتعد ذلك.

السياسات المحاسبية للقطاعات

السياسات المحاسبية للقطاعات

يتم إعداد المعلومات عن القطاعات طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة في إعداد وتصوير القوائم المالية للمنشأة، إلا أن السياسات المحاسبية القطاعية تتضمن بالإضافة إلى ذلك السياسات المرتبطة بإعداد التقارير القطاعية مثل:

سياسة تحديد القطاعات

طريقة تحديد سعر التحويل بين القطاعات

اسس توزيع الإيرادات والمصروفات على القطاعات

الافصاح

الافصاح

النموذج الاولى:-

- تفصح المنشأة عن إيرادات القطاع ويتم التقرير عن إيرادات القطاع من المبيعات للعملاء وإيرادات القطاع من المعاملات مع القطاعات الأخرى بصفة منفصلة.
- تفصح المنشأة عن نتائج القطاع بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه.
- تقوم المنشأة بالإفصاح عن القيمة الدفترية لأصول القطاع.
- تقوم المنشأة بالإفصاح عن التزامات القطاع.
- تفصح المنشأة عن مجموع التكالفة المتکبدة أثناء الفترة لاقتضاء أصول القطاع والتي من المتوقع استخدامها لأكثر من فترة.

- تفصح المنشأة عن مجموع مبلغ المصروفات المدرج ضمن نتائج القطاع بالنسبة لـ إهلاك واستهلاك أصول القطاع.
- يشجع المعيار على الافصاح عن طبيعة ومتى بند لإيرادات ومصروفات القطاع تكون ذات حجم وطبيعة تجعل الافصاح عنها يساعد على فهم اداء كل قطاع مطلوب التقرير عنه.
- تفصح المنشأة عن اجمالي قيمة المصروفات الهامة غير النقدية بخلاف الاهلاك والاستهلاك.

معلومات القطاع الثانوية

يجب ان يتم التقرير عن المعلومات التالية:

- (أ) الإيرادات من العملاء الخارجين.
- و (ب) إجمالي القيمة الدفترية لأصول القطاع.
- و (ج) إجمالي التكاليف المتکبدة أثناء الفترة لاقتضاء أصول القطاع المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة.

• يجب الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير القطاعية والتي لها تأثير جوهري على المعلومات القطاعية ، كما يجب إعادة إثبات المعلومات القطاعية عن الفترة السابقة المعروضة لأغراض المقارنة، وهذا الإفصاح يجب أن يشمل وصفاً لطبيعة التغيير وأسباب التغيير وحقيقة أن المعلومات المقارنة أعيد إثباتها أو أنه من غير العملي إجراء ذلك، والتأثير المالي للتغيير إذا كان من الممكن تحديده بشكل معقول.

مثال

تقوم المنشأة بالعمل من خلال خمسة قطاعات نشاط وأربعة قطاعات جغرافية، وفيما يلى المعلومات المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥:-

أولاً : بيانات قطاعات النشاط (بالمليون جنيه):-

بيان	قطاع (أ)	قطاع (ب)	قطاع (ج)	قطاع (د)	قطاع (ه)	مجموع
إجمالي إيرادات المبيعات موزعة بين:-	٢٢٥٠	١٢٥٠	٤٩٠٠	٣٨٠٠	٧٥٠٠	١٩٧٠٠
مبيعات لعملاء خارجيين	٨٠٠	٥٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	١٣٣٠٠
مبيعات لقطاعات داخل المنشأة	١٤٥٠	٧٥٠	٩٠٠	٨٠٠	٢٥٠٠	٦٤٠٠
نتيجة القطاع	٦٠٠	(١٣٠)	٧٠٠	(٤٠٠)	١٥٠٠	٢٢٧٠
أصول القطاع	٥٠٠	٣٥٠٠	٥٢٥٠	١٠٥٠	٨٢٥٠	٢٣٠٥٠

ثانياً : بيانات القطاعات الجغرافية:-

بيان	اسكندرية	اسماعيلية	بور سعيد	القاهرة	مجموع
إجمالي إيرادات المبيعات	٧٠٠	١٣٠٠	٣٥٠٠	٧٩٠٠	١٩٧٠٠
موزعة بين:-					
مبيعات لعملاء خارجيين	٦٧٠٠	١٠٠٠	٢١٠٠	٣٥٠٠	١٣٣٠٠
مبيعات لقطاعات داخل المنشأة	٣٠٠	٣٠٠	١٤٠٠	٤٤٠٠	٦٤٠٠
نتيجة القطاع	١٥٠٠	(٥٠٠)	٥٠٠	٧٧٠	٢٢٧٠
أصول القطاع	٩٢٠٠	٥٠٠٠	٣٧٠٠	٥١٥٠	٢٣٠٥٠

خطوات تحديد القطاعات التي يتم التقرير عنها:-

الخطوة الاولى : تحديد قطاعات النشاط والقطاعات الجغرافية التي يتم التقرير عنها والتي تكسب الجزء الافضل من ايراداتها عن طريق البيع الى عملاء خارجيين (أى أن المبيعات لعملاء خارج المنشأة تزيد عن ٥% من إجمالي مبيعات القطاع).

القطاعات	النسبة المئوية من المبيعات الخارجية	استيفاء شرط التقرير القطاعي
أولاً : قطاعات النشاط:		
(أ)	$\% ٣٥ = ٢٢٥٠ \div ٨٠٠$	غير مؤهل
(ب)	$\% ٤٠ = ١٢٥٠ \div ٥٠٠$	غير مؤهل
(ج)	$\% ٨٢ = ٤٩٠٠ \div ٤٠٠٠$	مؤهل
(د)	$\% ٧٩ = ٣٨٠٠ \div ٣٠٠٠$	مؤهل
(هـ)	$\% ٦٧ = ٧٥٠٠ \div ٥٠٠٠$	مؤهل
ثانياً : القطاعات الجغرافية:-		
الاسكندرية	$\% ٩٦ = ٧٠٠٠ \div ٦٧٠٠$	مؤهل
الاسماعيلية	$\% ٧٧ = ١٣٠٠ \div ١٠٠٠$	مؤهل
بور سعيد	$\% ٦٠ = ٣٥٠٠ \div ٢١٠٠$	مؤهل
القاهرة	$\% ٤٤ = ٧٩٠٠ \div ٣٥٠٠$	غير مؤهل

الخطوة الثانية : هي التأكيد من توافر نسبة ١٠% من إجمالي إيراد المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع من الاجماليات كشرط للتقرير القطاعي (ويتم إجراء هذا الاختبار على القطاعات المؤهلة فقط من الخطوة الأولى، وهي ج، د، ه بالنسبة لقطاعات النشاط والمناطق الجغرافية وهي الاسكندرية والإسماعيلية وبور سعيد).

١٩٧٠

المبيعات (١٩٧٠٠ × ١٠%)

نتيجة القطاع

قطاع النشاط:

(١٠% من اجمالي القطاعات الرابحة أو إجمالي القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر

٢٨٠

١٠% من (٤٠٠ + ١٣٠) أو (٥٠٠ + ٧٠٠ + ٦٠٠)

قطاع جغرافي:

(١٠% من اجمالي القطاعات الرابحة أو إجمالي القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر

٢٧٧

١٠% من (٥٠٠ + ١٥٠٠ + ٧٧٠) أو (٥٠٠)

أصول القطاع:

٢٣٠٥

١٠% من إجمالي الأصول أي ٢٣٠٥٠ × ١٠%

القطاعات المؤهلة : أكبر من ١٠٪ من إجمالي إيراد المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع.

القابلية للتقرير	حد التأهل للتقرير القطاعي	القطاعات
		قطاعات نشاط:
نعم	المبيعات، الارباح، الأصول	(ج)
نعم	المبيعات ، الارباح	(د)
نعم	المبيعات، الارباح، الأصول	(هـ)
		قطاعات الجغرافية:-
نعم	المبيعات، الارباح، الأصول	الاسكندرية
نعم	الارباح، الأصول	الاسماعيلية
نعم	المبيعات، الارباح، الأصول	بورسعيدي

الخطوة الثالثة : يجب التأكد من أن إجمالي الإيرادات المتعلقة بالقطاعات التي يتم التقرير عنها تمثل على الأقل ٧٥٪ من الإجمالي المجمع أو إيرادات المنشأة من عملاء خارجيين وهي البالغة ٣٠٠ مليون جنيه.

قطاعات النشاط التي يتم التقرير عنها:-

مجموع إيرادات قطاعات النشاط التي يتم التقرير عنها لأطراف خارجية (عملاء خارجيين) = (٥٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ٤٠٠٠) = ١٢٠٠٠

نسبة مبيعات قطاعات النشاط التي يتم التقرير عنها لعملاء خارجيين إلى إجمالي
مبيعات المنشأة لعملاء خارجيين تساوى :

$$\% ٩٠ = ١٣٣٠٠ \div ١٢٠٠$$

ولأن هذه النسبة تتجاوز الحد المقرر للقطاعات التي يتم التقرير عنها وهو $\% ٧٥$
من إجمالي المبيعات لعملاء خارجيين للمنشأة ككل.

إذن قطاعات النشاط التي يتم التقرير عنها هي القطاعات (ج) ، (د) ، (ه) أما
بالنسبة للقطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً فيجب التأكيد أيضاً من أنها
تتجاوز الحد المسموح به وهو $\% ٧٥$ من إجمالي إيرادات المنشأة لعملاء خارجيين
لجميع القطاعات الجغرافية.

مجموع إيرادات القطاعات الجغرافية التي يتم التقرير عنها كقطاعات جغرافية لأطراف خارجية (عملاء خارجيين).

$$٩٨٠٠ = ٢١٠٠ + ١٠٠ + ٦٧٠٠$$

نسبة مبيعات القطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً إلى عملاء خارجيين إلى نسبة مبيعات المنشأة ككل (جميع القطاعات الجغرافية)

$$\% ٧٣,٥ = ١٣٣٠٠ \div ٩٨٠٠$$

ولأن هذه النسبة تقل عن ٧٥٪ لذك فإنه طبقاً للمعيار يجب إضافة قطاعات جغرافية جديدة حتى يتم تجاوز هذه النسبة حتى لو لم يتجاوز الاختبارات السابقة المتعلقة بنسبة ٥٪ من إيراد مبيعات القطاع لعملاء خارجيين أو الاختبار الثاني المتعلق بتجاوز إيراد القطاع أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع لنسبة ١٠٪ من الاجمالي (كما سبق توضيحه)، ويتم البدء بالقطاع الأقرب إلى تحقيق هذه النسب ثم الذي يليه وهكذا، ونظراً لأنه لا يوجد سوى قطاع جغرافي واحد لم يتجاوز الاختبارين السابقين وهو القاهرة، لذلك يضاف هذا القطاع.

وأخيراً، فإنه يتم التقرير عن القطاعات التالية وفقاً للمعيار:-

قطاع النشاط : (ج) ، (د) ، (ه) -

القطاعات الجغرافية : الاسكندرية ، الاسماعيلية ، بور سعيد ،
القاهرة